العرب
الثلاثاء 2021/09/07
السنة 44 العدد 12172

الرئيس التونسي أمام رهان تسوية ملفات الوظائف الوهمية

دعوات إلى قيس سعيّد بإنصاف عمال الحضائر

لا يزال ملف عمال الحضائر من أبرز الملفات الحارقة بعد ثورة يناير 2011 في تونس، حيث أصبح هؤلاء عبئا على ميزانية الدولة ويكلفون الخزينة العامة مبالغ مالية ضخمة، بسبب الانتدابات العشوائية للحكومات المتعاقبة، وغياب مساهمتهم في دفع النمو الاقتصادي بالبلاد.

خالد هدوي

تونس – **يثير ملف عمال الحضائر جدلا واسعا في تونس، حيث لا يزال الغموض يكتنف وضعية هؤلاء الذين أصبحوا يكلفون الدولة خسائر مادية كبيرة، مقابل وظائف وهمية لا تخلق الثروة، وسط تساؤلات الخبراء والمراقبين عن خطة الرئيس قيس سعيّد بشأن مستقبل العمال.**

ودعا سامي الخليفي، الناطق باسم تنسيقيات عمال الحضائر، الرئيس سعيّد إلى "إنصاف عمال الحضائر"، مشيرا إلى أنّهم طلبوا لقاء الرئيس العديد من المرات ولم يتلقوا أيّ إجابة.

وطالب بتفعيل الأوامر الترتيبية المتعلقة بترسيم عمال الحضائر دون سن الخمس والأربعين سنة وفق الاتفاق الممضى بين اتحاد الشغل ورئيس الحكومة السابق في أكتوبر الماضي، وبوضع حد لكل التعطيلات التي واجهها ملفهم طيلة عقد كامل، ملوحا بالدخول في تحركات احتجاجية بعد الخامس عشر من سبتمبر الجاري.

ونقلت وكالة أنباء التونسية عن الخليفي قوله "من المفروض أن يتمّ إعداد قائمات العمال المعنيين بالترسيم قبل الخامس عشر من سبتمبر الجاري وفقا للاتفاق، وأن يتمّ الانطلاق في ترسيم الدفعة الأولى منهم في شهر ديسمبر القادم، إلا أن الإجراءات لم تتقدّم إلى حد الوقت الراهن، خاصة في ظل عدم تسمية رئيس حكومة جديد، بعد إقالة هشام المشيشي".

وأضاف "ما زال عمال الحضائر فوق سن الخمس وأربعين سنة، المشمولون بالقانون الاستثنائي الذي يمكّن من انتدابهم، والذي تم نشره في الرائد الرسمي بتاريخ الحادي عشر من يونيو الماضي في انتظار إصدار الأوامر الترتيبية والتوضيحية المتعلقة بترسيمهم"، داعيا الرئيس سعيّد إلى "إنصافهم بجميع أصنافهم، لاسيما أمام غلاء المعيشة المشط الذي لا تتحمله هذه الفئات الهشة بالخصوص".

الرئيس سعيّد أمام أزمات متراكمة

وأمضى رئيس الحكومة السابق هشام المشيشي والاتحاد العام التونسي للشغل يوم العشرين من أكتوبر 2020 اتفاقا يقضي بتسوية ملف عمال الحضائر، وبانتداب واحد وثلاثين ألفا منهم بالوظيفة العمومية ممن لا تتجاوز أعمارهم خمسا وأربعين سنة على دفعات، وتمكين الراغبين في المغادرة من تعويض مالي.

ويرى خبراء أن الدولة غير قادرة على توفير رواتب هؤلاء في ظل الأزمات الاقتصادية المتراكمة، مطالبين الرئيس سعيّد بتشكيل حكومة قوية من شأنها أن تنظر في مثل هذه الملفات الحارقة.

وأكد الخبير الاقتصادي معز الجودي "وقعت تسوية عمال الحضائر في سنة 2020 (عهد حكومة يوسف الشاهد)، ثم في مرحلة ثانية بعد ضغط من الاتحاد العام التونسي للشغل (أكبر منظمة نقابية بالبلاد)"، مستدركا "لكن الدولة غير قادرة على توفير رواتب هؤلاء".

معز الجودي

الدولة غير قادرة على توفير رواتب عمال الحضائر

وأضاف في تصريح لـ"العرب"، "عدد العمال يبلغ مئة ألف عامل، ثلاثون ألفا منهم تم إدماجهم في الوظيفة العمومية، وسبعون ألفا كانت ستقدم لهم تعويضات مادية مقابل إنهاء العقود، ومنهم من طالب بإدماجه في الوظيفة العمومية".

وتابع الجودي "حجم الرواتب في الوظيفة العمومية سنويا يبلغ واحدا وعشرين مليار دينار (7.53 مليار دولار)، وصندوق النقد الدولي كثيرا ما طالب السلطات التونسية بالتقليص في كتلة الرواتب أو تسريح عدد من الموظفين، لأن الدولة لا تملك الإمكانيات المادية، وهناك جزء كبير من الانتدابات (على غرار عمال الحضائر) تم بصفة عشوائية بعد 2011، والدولة أنجزت عقودا لهؤلاء لكنها لم تستطع التكفل بهم".

وبخصوص خطة الرئيس سعيّد بشأن عمال الحضائر، قال الجودي "هذا الملف من ضمن الملفات الحارقة، والرئيس مطالب بوضع حكومة قوية وقادرة على إيجاد الحلول وأخذ قرارات صارمة ومدروسة"، لافتا "عملية إدماج هؤلاء في الوظيفة العمومية صعبة جدا".

وأشار الخبير الاقتصادي إلى أن "من أسباب فشل الحكومات المتعاقبة أن عددا كبيرا من عمال الحضائر يتقاضون رواتب دون أي مجهود أو عمل، وهناك من يشتغل شغلا موازيا، وكلها أمور تمت تحت ضغوط سياسية".

ويعتبر مراقبون أن الدولة غرقت في الانتدابات العشوائية منذ 2011 في إطار الترضيات، بتقديم وظائف وهمية لإسكات أصوات قد تحتج ضد السلطة وتطالب بالتشغيل في أي لحظة، واصفين وضعيتهم بـ"الغريبة".

وأفاد المحلل السياسي نبيل الرابحي في تصريح لـ"العرب"، "في سنة 2011 الاستحقاقات الاجتماعية فاقت بكثير موارد الدولة، وهناك ضغط لخلق هذه الوظائف الوهمية على غرار عمال الحضائر والبستنة".

وأضاف "في ولاية تطاوين جنوب البلاد، هناك من هددوا بالإضراب، وهذا الملف ليس من مشمولات قيس سعيّد، بل مسؤولية الحكومات السابقة، وهذه وضعية غريبة في الدولة".

اتحاد الشغل التونسي يرفض دعوة النهضة للحوار

تونس – رفض الاتحاد العام التونسي للشغل (أكبر منظمة نقابية بالبلاد)، دعوة حركة النهضة تنظيم حوار وطني، بعد تعطيلها لمبادرته السابقة لحل وإنهاء الأزمة في تونس.

وجاء ذلك رداً على الدعوة التي وجهتها حركة النهضة الإسلامية الاثنين إلى الأطراف السياسية والمنظمات الوطنية من أجل "التعجيل بتنظيم حوار وطني بين مختلف الفاعلين حول مختلف القضايا الخلافية بما في ذلك ما يتعلق منها بالنظام السياسي والقانون الانتخابي".

وأفاد الأمين العام المساعد للاتحاد العام التونسي للشغل سمير الشفي أن "النهضة كانت أول من ناور من أجل معارضة دعوة المنظمة النقابية إلى حوار شامل، واليوم أصبحت تنادي بضرورة الحوار".

وأضاف في تصريح لإذاعة محلية، أن "عدة قوى من بينها النهضة كانت ترفض قطعياً تغيير النظام السياسي وحتى مجرد تحيين ومراجعة بعض الفصول".

وتابع الشفي "أن الحوار بعد الخامس والعشرين من يوليو بصيغته القديمة وبالأطراف التي كانت مشاركة فيه أصبح عبئاً ولم يعد له معنى"، مشيراً إلى أن "الاتحاد يتطلع إلى حوار مع القوى المؤمنة بتصحيح المسار وإعادة الاعتبار لاستحقاقات الثورة" وأن "الاتحاد مع الحركة الإصلاحية وإعادة صياغة المشروع الوطني بما يخدم مصالح كل التونسيين".

واستنكر الشفي استقواء حركة النهضة وأطراف سياسية أخرى بقوى أجنبية، بعد لقائها مع الوفد الأميركي الذي زار تونس نهاية الأسبوع الماضي، مشيراً إلى أن "هؤلاء مستعدون للتفويت في السيادة الوطنية وتغليب المصالح الحزبية والسياسية على مصلحة الوطن".

وجدّد الشفيّ التأكيد على دعم اتحاد الشغل لقرارات الرئيس قيس سعيّد القاضية بتجميد اختصاصات البرلمان وتجريد أعضائه من الحصانة، والدعوة إلى الإسراع بتشكيل الحكومة.

غرب ليبيا يتجه إلى المصالحة مع النظام السابق بالإفراج عن رموزه

الحبيب الأسود

طرابلس – **يتجه الليبيون إلى الدخول في مصالحة وطنية شاملة ولاسيما بين السلطات والزعامات الجهوية وأمراء الحرب في مدن غرب البلاد التي تعتبر نفسها المنتصرة في العام 2011 وأنصار النظام السابق.**

وفيما أعلن أمس عن إطلاق سراح عدد من كبار رموز النظام السابق، من بينهم أحمد رمضان مدير مكتب الزعيم الليبي الراحل معمر القذافي، ومنصور ضو آمر الحرس الشعبي سابقا، أكدت مصادر مطلعة أنه تم الاتفاق بين وجهاء وأعيان مصراتة وبين قبيلتي القذاذفة والمجابرة على الكشف عن مكان دفن القذافي ونجله سيف المعتصم ووزير دفاعه أبوبكر يونس جابر.

وأبرز المجلس الرئاسي أنه جرى الإفراج عن عدد من السجناء السياسيين، الذين انتهت مدة محكوميتهم، أو الذين لم تتم إدانتهم قضائيًا.

وأكد بيان المجلس الإفراج عن أحمد رمضان، مشيرا إلى أن المجلس الرئاسي سيُواصل عمله في إطار المهام الموكلة له، بتحقيق المصالحة الوطنية الشاملة، بالتنسيق من أجل الإفراج عن بقية السجناء الذين لم تصدر أحكام قضائية ضدهم.

وجدّد الرئاسي تشديده على أهمية الإسراع في إطلاق سراح كل المسجونين قسريًا، والذين ليست لديهم أي قضايا، وإحالة كل الموقوفين على ذمة قضايا إلى القضاء، في أسرع وقتٍ ممكن.

وأضاف البيان "يتابع المجلس بشكل مباشر، مع الجهات ذات العلاقة كافة هذا الملف؛ تأكيدًا على قيم العدالة ومبادئ حقوق الإنسان في بناء ليبيا الجديدة".

وعلمت "العرب" أن مبعوثا من المجلس الرئاسي اتصل بالمفرج عنهم ونقل إليهم طلبا رسميا بالمساهمة في تكريس المصالحة الاجتماعية بين الليبيين خلال الفترة القادمة.

وكان وفد من قبيلة القذاذفة حل ضيفا على مدينة مصراتة السبت الماضي، "لبحث إمكانية الدفع باتجاه إطلاق كافة المحتجزين منذ العام 2011 وفق الإجراءات القانونية، وذلك في إطار المساعي للمصالحة الوطنية وطي صفحة الماضي".

وخلال لقاء مع الوفد، أكد وزير الداخلية السابق فتحي باشاغا على ضرورة ترسيخ ثقافة التسامح والتعايش بين الليبيين، مضيفًا "نذكّر كافة الأطراف والمؤسسات بضرورة الالتزام بمسؤولياتها وفق خارطة الطريق؛ لتحقيق العدالة والسلام والعفو العام عن كافة المساجين والمحتجزين والأسرى من مختلف الأطراف، والمضي قدمًا نحو الانتخابات الرئاسية والبرلمانية بعد مئة وعشرة أيام".

وقال مصدر أمني من مدينة سرت الليبية فجر الاثنين، إن "أعيان مدينة مصراتة أبلغوا أعيان قبيلة المجابرة التي ينتمي لها وزير الدفاع وأحد رفاق معمر القذافي الفريق أبوبكر يونس جابر وأعيان قبيلة القذاذفة، لاستلام رفات كل من الزعيم الليبي السابق معمر القذافي، والمعتصم القذافي، وأبوبكر يونس جابر".

والأسبوع الماضي، قال القيادي الميليشياوي صلاح بادي أحد المشاركين في دفن العقيد ونجله المعتصم بالله، مع وزير الدفاع أبوبكر يونس، إنه "مستعد للكشف عن المكان الذي دفن فيه جثمان القذافي بعد مقتله في عشرين أكتوبر عام 2011، إثر معركة دامية في مدينة سرت مسقط رأسه".

وتم الإفراج مساء أول أمس عن اللواء ناجي حرير مسعود القذافي، آمر الكلية العسكرية وكتيبة محمد المقريف في النظام السابق، الذي ألقي عليه القبض في 2011 وأطلق سراحه في 2017 بعد ثبوت براءته من التهم المنسوبة إليه، ثم أعيد اعتقاله من قبل ميليشيا الردع الخاصة بقيادة عبدالرؤوف كارة في العام 2018.

فتحي باشاغا

ندكّر كافة الأطراف بالالتزام بمسؤولياتها لتحقيق العدالة

وتزامن ذلك مع الإفراج عن الساعدي القذافي بعد سبع سنوات قضاها رهن الاعتقال، وأعلنت حكومة الوحدة الوطنية في بيان صحفي عن إخلاء سبيل الساعدي القذافي، نجل معمر القذافي، تطبيقاً لقرار الانفراج الصادر بحقه قبل عامين.

وقالت الحكومة إنه بعد عامين من قرار الإفراج عن الساعدي، تسلمته عائلته وفقا للإجراءات القانونية، مؤكدة التزامها بما تعهدت به بالعمل على الإفراج عن جميع السجناء ممن تقضي أوضاعهم القانونية ذلك، دون استثناء.

ودعت الحكومة في بيانها، إلى أن تصب مثل هذه الجهود في مسار المصالحة الوطنية الشاملة، والتي أساسها نفاذ القانون واحترامه.

وصرح رئيس الحكومة الليبية عبدالحميد الدبيبة بأن الإفراج عن الساعدي جاء تنفيذا لقرار أصدرته النيابة العامة، مضيفا أنه لا يمكن لليبيا التقدم إلى الأمام دون تحقيق المصالحة ولا إقامة دولة دون تحقيق العدل وإنفاذ القانون.

وذكر محمد حمودة، الناطق الرسمي باسم حكومة الوحدة الوطنية، في تصريحات صحافية أن "قرار الإفراج خطوة من شأنها الدفع نحو المصالحة الوطنية ونسيان الماضي".

وكشفت مصادر صحافية، أن الطائرة التي تقل الساعدي هبطت في ساعة مبكرة من صباح الإثنين في مطار إسطنبول بتركيا، وعلى متنها ناجي حرير المفرج عنه أيضا لأسباب صحية.

وظهرت صورة لإحدى صفحات جواز سفر الساعدي، كتب عليها "مغادرة على طائرة خاصة تابعة للجهاز التنفيذي للطيران الخاص، قاصدة إسطنبول الساعة 21:45 مساء".

وكان الساعدي قد لجأ أثناء ثورة فبراير 2011 إلى النيجر، إلا أن السلطات في النيجر قامت بتسليمه للسلطات الليبية عام 2014 ليسجن من وقتها حتى تاريخ خروجه اليوم.

واتهمت سلطات طرابلس نجل القذافي "بالاستيلاء على ممتلكات بالقوة والترهيب في حقبة ترؤسه الاتحاد الليبي لكرة القدم" وأصدرت المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (إنتربول) "مذكرة حمراء" بحقه لمطالبة دولها الأعضاء بالقبض عليه، وفي أبريل 2018 تمت تبرئته في حكم نهائي من كل التهم المنسوبة إليه بما في ذلك تهمة قتل لاعب ومدرب فريق الاتحاد لكرة القدم بشير الرياني، لكن لم يتم الإفراج عنه.

ترتيبات سياسية جديدة